وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة القادسية
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

واقع الاقتصاد العراقي والدور المتوقع للاستثمار الأجنبي المباشر في تطويره

أعداد الطالب
أحمد علي عبيد

كجزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في العلوم الاقتصادية

باشراف الاستاذ
م.م. سيف حسام رحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

هُوَ الَّذِي يُنَزِّلُ عَلَى عَبْدِهِ آيَاتٍ
بَيِّنَاتٍ لِيُخْرِجَكُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ
وَإِنَّ اللَّهَ بِكُمْ لَرَؤُوفٌ رَّحِيمٌ

صدق الله العظيم

الحديد: الآية ٩

الاهداء

اهدي بحثي هذا الى:

الذي قال بحقهما الله تعالى(واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا)

الماس الذي لاينكسر..نبع العطاء..الذي زرع الاخلاق بداخلي وعلمني طرق الارتقاء..الى ابي الطيب

الزهرة التي لاتذبل..نبع الحنان..الى من ساندتني ووقفت الى جانبي الى من تعجز الكلمات عن وصفها..الى امي

ملائكة الارض..شقائق النعمان..الذين احتضنوني..وزرعو الورد في طريقي..الى اخوتي واخواتي وزوجتي الغاليه

الى رفاق الدرب..بناة المستقبل..الى اروع واصدق وانبل البشر الى زملائي وزميلاتي الذين رفعوا رايات العلم والتعليم واخمدوا رايات الجهل والتهجيل الى اساتذتي الافاضل واخص بالذكر م.م.شذى سالم دالي

شكر وتقدير

بعد إن تم بفضل الله سبحانه وتعالى انجاز الرسالة نتصفح أفكارنا ونستجمع عباراتنا لكي نجمع أحلى كلمات الشكر والتقدير
لنصوغ أجمل عبارات الامتنان للأستاذة الفاضلة شذى سالم دالي لما أبدته من مساعدة كبيرة وتوجيهات قيمة كان لها الأثر البالغ في انجاز هذا البحث والشكر إلى جميع أساتذة قسم الاقتصاد لما منحوني من علم ومعرفة طيلة مدة الدراسة
وكذلك أتقدم بالشكر إلى طلاب قسم الاقتصاد واشكر كل من وجهني وساعدني على انجاز هذا البحث

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المحتويات	١
المقدمة	١-٢
فرضية البحث	٢
هدف البحث	٢
اسلوب البحث	٢
هيكلية البحث	٢-٣
المبحث الأول – ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر	٤-٩
اولا –مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر	٤-٥
ثانيا –اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر	٥-٧
ثالثا –انواع الاستثمار الاجنبي المباشر	٧-٩
المبحث الثاني –معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق	١٠-١٢
اولا – المحددات والمعوقات الاقتصادية	١٠-١١
ثانيا – المحددات والمعوقات السياسية والتشريعية	١١-١٢
المبحث الثالث واقع الاقتصاد العراقي	١٣-٢٣
مقدمة	١٣-١٦
اولا – مدى حاجة الاقتصاد العراقي للاستثمار الاجنبي المباشر	١٦-١٨
ثانيا – الدور المتوقع للاستثمار الاجنبي المباشر في تطوير الاقتصاد العراقي	١٩-٢٠
ثالثا – الاستراتيجية العراقية لتفضيل الاستثمار الاجنبي المباشر	٢٠-٢٣
الاستنتاجات	٢٤-٢٥
التوصيات	٢٦
المصادر	٢٧-٢٨

المقدمة::

إن العراق ما بعد ٢٠٠٣ عاد مرة أخرى إلى امتلاك الفرصة المناسبة للنهوض الاقتصادي في ظل التوجهات الصحيحة للتعامل مع ما يملكه من ثروات طبيعية ويأتي هذا التوجه منسجماً مع ما يجري في الدول النامية من تغير النظرة إلى رؤوس الأموال الأجنبية الهادفة إلى الاستثمارات بعدما كانت هذه الدول تنظر إلى خطورة تلك الأموال على السيادة الوطنية واعتزازها بالمفاهيم والاعتبارات السياسية التي كانت سائدة، ولكن في عصر عولمة الاقتصاد تغير كل شيء بدرجة (١٨٠°)، وغدت دول العالم المختلفة تشرع القوانين الاستثمارية وتقدم التسهيلات الكثيرة لجذب أي نوع من الاستثمارات الهادفة لبحث أو تطوير اقتصادياتها والعراق واحد من تلك الدول الساعية إلى ذلك باعتبارها في طليعة دول العالم، وهو أمام فرصة تاريخية تمثل منعطفاً تاريخياً في حياة أبناء شعبه المحروم من الاستفادة من ثرواته منذ اكتشافها تاريخياً بعد أن هدرت سواء من قبل الشركات الاحتكارية أم من النظام السياسي السابق الذي بددّ عوائد هذه الثروة في الحروب والعقوبات الدولية .

وتأسيساً على ذلك على العراق العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية المختلفة وأن لا يقتصر فقط على الاستثمارات الباحثة عن الثروات الطبيعية النفط والغاز وإنما تتعدى إلى الاستثمار في الثروة البشرية وكذلك أن تمتد إلى القطاعات السلعية الزراعية والصناعية .

مشكلة البحث :

إن العراق بلدٌ غنيٌ ويمتلك كل مقومات النجاح وفي مقدمتها الموارد البشرية ولكن ما يحتاجه في هذه المرحلة هي الخبرات الفنية والتواصل مع ما يحصل في مجالات التكنولوجية المتقدمة بعد انقطاع طويل

لأسباب معروفة ولكن هنالك العديد من المعوقات التي تقف أمام تطوير ونهوض الاقتصاد العراقي بعضها داخلية تعود إلى تداخل الرؤى السياسية المحلية حول الاستثمارات الأجنبية وطريقة استخدامها ومثال على ذلك ما حصل لاختلاف القوى السياسية الحاكمة حاليا حول قانون البنى التحتية .

فرضية البحث :

ينطلق البحث من مقولة مفادها « هل أن هناك علاقة مؤثرة ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر وبعض هل أن الزيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وحسن إدارة وتوجيه مؤشرات التنمية المستدامة بمعنى هذه التدفقات له الأثر الإيجابي في تحسين وتطوير الاقتصاد العراقي؟

هدف البحث:

بيان مدى الترابط بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة وحسن إدارتها من جهة أخرى ومدى التحسن في تطوير الاقتصاد العراقي

أسلوب البحث :

يستند البحث في معظم فصوله على الأسلوب الاستقرائي فهو يقوم بتحليل العديد من الدلالات والبيانات الإحصائية عن قدرة الاقتصاد العراقي الجديدة والتي يمكن إسقاطها على الأهداف المرجوة من البحث

هيكلية البحث:

لغرض الوصول إلى هدف البحث تم تقسيمه على ثلاثة مباحث شمل المبحث الاول ثلاثة فروع شمل الأول

منها مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر والثاني على اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر والثالث على انواع الاستثمار الاجنبي المباشر والمبحث الثاني على معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق وشمل فرعين الاول المعوقات الاقتصادية والثاني المعوقات السياسية والتشريعية اما المبحث الثالث فيبين واقع الاقتصاد العراقي وضم ثلاثة فروع الاول مدى حاجة الاقتصاد العراقي للاستثمار الاجنبي المباشر والثاني الدور المتوقع للاستثمار الاجنبي المباشر في تطوير الاقتصاد العراقي والثالث الستراتيجية العراقية لتفضيل الاستثمار الاجنبي المباشرفي العراق

المبحث الاول :ماهية الاستثمار الاجنبي المباشر

اولا:مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر

يعد الاستثمار الأجنبي من القضايا الحيوية التي باتت تشغل اهتمام وتفكير حكومات الدول النامية هي ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر والتي برزت بشكل متزايد خلال منتصف الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين تماشيا مع المتغيرات التي استجدت على الساحة الدولية وفتح الأسواق الاقتصادية لدخول الشركات متعدية الجنسيات الذي يعد الاستثمار المباشر احد أهم نشاطاتها المتعددة ولمعرفة ما يمكن ان يحدثه هذا النوع من الاستثمار الأجنبي من تأثير يؤدي الى تعميق التغيرات الهيكلية وحفزالتنمية الاقتصادية التي أخذتها معظم الدول النامية هدفاً تهتم به وتسعى الى تحقيقه

يعرف مؤتمر الامم المتحدة (الانكتاد)الاستثمار الاجنبي المباشر بانه ذالك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الاداري بين شركة في البلد الام(البلد الذي تنتمي اليه الشركة المستثمرة،وشركة او وحدة انتاجية في بلد اخر(البلد المستقبل للاستثمار)[1]كذالك تعرف منظمة التجارة الدوليه ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الاستثمارالاجنبيالمباشربانه اينشاط استثماري مستقرفي بلد معين (البلد الام)الذي يحصل يحصل او يمتلك اصولا في بلد اخر(البلد المضيف)بقصد ادارته[2]ويعرف الاستثمار الاجنبي المباشر بانه توضيفات اموال اجنبية غير وطنية في موجودات راسما لية ثابته في دول معينة فانه استثمار طويل الاجل يتضمن مصلحة دائمة وسيطرة المستثمر المقيم في اقتصاد بلد ما على مشروع مقام في اقتصاد اخر (البلد المضيف)[3] اوعن طريق مساهمته مع راس المال الوطني بنسبة معينة تكفل له السيطرة على ادارة المشروع بعبارة اخرى ان الاستثمارات الاجنبية المباشرة هي تلك

---

[1] د علي عبد القادر علي،محددات الاستثمار الاجنبي ،تعاريف وقضايا معلنة دوريه تعنى بقضايا التنمية الاقتصادية العربيه،العدد٣١ السنه الثالثة٢٠٠٤،ص٤

[2] د هناء عبد الغفار السامرائي،الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية الصين انموذجا بيت الحكمة بغداد٢٠٠٢ص١٤-١٥

[3] سرمد كوكب جميل،التمويل الدولي مدخل في الهياكل والعمليات والادوات،جامعة الموصل الدار الجامعية للطباعة والنشرفرع الموصل سنة٢٠٠٢ ص٤-ص٢٦

الشركات التجارية اوفروعها التي يملكها غير الوطنين في الدولة ويقومون بادارتها سواء كانت هذه الملكية كاملة ام بنصيب يكفل له السيطرة على المشروع وتوجيهه [٤] ويعرف الاستثمارالاجنبي المباشر بانه وجود نشاط تجاري يزاوله المستثمرالاجنبي في الدولة المستضيفة للاستثمار وسيطرته على هذا النشاط من خلال ملكيته الكاملة اوالجزئيه للمشروع [٥] ويعرف ايضا هو عملية توظيف لأموال أجنبية غير وطنية في موجودات رأسمالية ثابتة في دولة معينة ينطوي على علاقة طويلة الأجل تعكس منفعة ل ي يكون له الحق في إدارةموجوداته والرقابة عليها من بلده أو بلد الإقامة الذي هو فيه وقد يكون المستثمر فرد أو شركة أو مؤسسة [٦]أما التعريف الأوسع للاستثمارالاجنبي " فهو الانفاق على الإضافات الجديدة الى السلع الإنتاجية بأنواعها ، كالمواد الأولية والمكائن والآلات والمعامل ودور السكن و المخزون السلعي وغيرها مما يشكل جزءاً من الثروة الوطنية وبذلك فأنه يمثل الإضافات الصافية إلى خزين رأس المال الاجنبي الحقيقي في البلاد [٧]

ثانيا:اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر

١. قيمة إنَّ الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي دوراً مهماً في نقل المعرفة التقنية وأحداث الوفورات الخارجية ، ويراه بعض الباحثين عربة لنقل التكنولوجيا من خلال استخدام التقنية المتطورة وإشراك الأيدي العاملة الوطنية وتدريبها ، فضلاً عن إدخال التحسينات التقنية من الدول الصناعية إلى الدول النامية [٨] .

---

[4]عبد الواحد الغار،احكام التعاون الدولي في مجال التنمية الاقتصادية القاهرة عالم الكتب،ص٨٢

[5]د دريد محمود السامرئي،الاستثمار الاجنبي المعوقات والضمانات القانونية مركز دراسات الوحدة العربية ص٦٣

[6]هشام ياسين شعلان .آليات التحول عن نظام التخطيط المركزي إلى نضام اقتصاد السوق. دار الشؤون الثقافية العامة .بغداد ٢٠٠٤ ص٢٢٦

[7]ستار جبار خليل،، اهمية الاستثمار الاجنبي ودوره في عملية التنمية الاقتصادية ، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي ، تصدر عن مركز دراسات وبحوث الوطن العربي في الجامعة المستنصرية ، العدد ١٥ ، ايلول ٢٠٠٤ ، ص٢٥.

[8] د. حسين عمر ، الاستثمار والعولمة ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص٦٤ .

٢. توفير فرص عمل أكبر نتيجة محدودية النشاطات الاقتصادية التي تستوعب فائض العمل غير المحدود وغير الماهر في الغالب والمساهمة في التخفيف من حدة البطالة الظاهرة الواسعة الانتشار في البلدان النامية .

٣. يمكن أن توفر مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر عملات أجنبية للدول النامية من خلال إقامة مشروعات يتاح إنتاجها لأغراض التصدير أو تحل محل الواردات، وبالتالي تخفيف الحاجة لاستعمال العملات الأجنبية لتمويل الواردات واستغلالها لتمويل واردات جديدة، يمكن أن تساهم في زيادة القدرة الإنتاجية في الاقتصاد من خلال استخدامها في إقامة مشاريع جديدة أو توسيع المشروعات القائمة التي تمكن الاقتصاد من زيادة قدرته الإنتاجية .

٤. تُعدّ وسيلة مكملة للاستثمارات الوطنية الحكومية والخاصة ، وذلك لأن زيادة الموارد المالية تقلل من الضغط على المدخرات المحلية وتعوض بها النقص الحاصل في استثماراتها المحلية التي تعاني الأقطار النامية من عجز فيها [٩] .

٥. في ظل الشروط المجحفة للقروض الخارجية وتقلص المساعدات للدول النامية يعد الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة خاصة النامية منها أفضل وسيلة من اللجوء إلى الاقتراض الخارجي والتخفيف من فجوة الادخار والاستثمار وبذلك تحقيق قيمة مضافة أكبر من خلال استخدام الموارد المحلية والطاقات الإنتاجية غير المستغلة وبالتالي يوفر مستوى معيشي أفضل ودرجة رفاهية أعلى [١٠] .

٦. الأثر على ميزان المدفوعات من خلال تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية وزيادة رأس المال المادي في الدولة المضيفة ، ينعكس بصورة إيجابية على ميزان حساب رأس المال ، ويكون ذلك في حالة

---

[9] د. عماد عبد اللطيف العاني ، اندماج الأسواق المالية والدولية (أسبابه وانعكاساته على الاقتصاد العالمي) ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص٧٧ .

[10] عبد السلام أبو قحف ، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، ٢٠٠٣ ، ص٤٨٣ .

لجوء الشركات الأجنبية إلى بيع عملاتها الأجنبية للحصول على العملة الوطنية التي تحتاجها لتمويل مدفوعاتها المحلية ، وكذلك تساهم بتخفيف الشحة في الواردات ، إذ تساهم في سد جزء من حاجة السوق الوطنية [١١] ، وكذلك تؤدي إلى زيادة الصادرات وما لها من أثر في توفير العملة الأجنبية .

٧. قد يساهم في مساعدة الشركات المحلية على تطوير قدرتها الإنتاجية والدخول في سوق المنافسة الدولية، إذا ما تهيأت الظروف لتحقيق ذلك[١٢]

ثالثا:نواع الاستثمار الاجنبي المباشر

١-الاستثمار الاجنبي المملوك بالكامل

وفي مثل هذا النوع من الاستثمار تعود ملكية المشروع الاقتصادي او النشاط الاقتصادي بالكامل الى الجهة المستثمرة الأجنبية ، وغالبا ما يحظى هذا النوع من الاستثمار بتأييد ومساندة المستثمرين الأجانب لتوافر الادارة والمراقبة المطلقتين عليه ، وعليه فان الدول المتلقية او الحاضنة وبخاصة النامية منها غالبا ما تتردد كثيرا بمنح التصريح لمثل هذا النوع من الاستثمار لا بل يذهب الامر في معظم الأحيان الى حد الرفض [١٣] .

ويرجع هذا التردد ازاء هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر لما له من تأثيرات تقود في محصلتها الى ربط اقتصادات الدول الحاضنة باقتصاد الدولة المصدرة لرأس المال ربطا تبعيا عن طريق سيطرة الأطراف المستثمرة الأجنبية على النشاط الاقتصادي فيها ، ولكن التطورات والمستجدات العالميةالحالية دفعت بالكثير من الدول للتنافس فيما بينها من اجل الحصول على هذا النوع من الاستثمار

---

[11] هيل عجمي الجنابي ، تدفق رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة إلى البلدان النامية وآثارها المتوقعة ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة بغداد ، كلية الإدارة والاقتصاد ، المجلد الثامن ، العدد ٢٨ ، ٢٠٠١

[12] معاوية أحمد حسين ، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي ، اللقاء السنوي لجمعية الاقتصاد السعودية ، الرياض ، ٢٠٠٩ ، ص٨ .

[13] جون ادلمان سبيرو ، سياسات العلاقات الاقتصادية الدولية ، ترجمة خالد قاسم ، الاردن ، ١٩٨٧ ، ص١١٤.

الذي يساعد على جذب المستثمرين الأجانب ومن ثم زيادة تدفق الاستثمارات [١٤] وفي هذا النوع من الاستثمار تتوفر الحرية الكاملة للمستثمر الأجنبي في إدارة النشاط الإنتاجي إضافة الى تمتعه بالسيطرة الكاملة على السياسات الإنتاجية والتسويقية والمالية وسهولة تنفيذ سياسات او إجراءات التوسع في النشاط الاقتصادي والتي ترغب بها الشركة الفرعية التابعة للشركة ألام ، وهذا يعني تحقيق المزيد من الارباح مقابل تكاليف اقل [١٥]ويعد هذا النوع من الاستثمار من أفضل الأنواع لنقل التكنولوجيا الحديثة إضافة الى توفيره فرص عمل كثيرة نتيجة لضخامة مشاريع الاستثمار المملوكة بالكامل مقارنة مع الأنواع الأخرى من الاستثمار ، وتبقى مسألة التبعية التي تصاحب هذا النوع من الاستثمار هي اكثر ما يقلق الدول الحاضنة وبخاصة
النامية [١٦] .

٢-الاستثمار الأجنبي المباشر المشترك:

وفي هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر هناك اكثر من طرف او جهة لها حصة في ملكية المشروع او النشاط الاقتصادي القائم او المزمع إقامته ، أي انه يشترك طرف وطني من القطاع العام و/او القطاع الخاص الى جانب الطرف الأجنبي الذي غالبا ما يكون احدى الشركات المتعددة الجنسية لامتلاكها ما يعوز الطرف الوطني او المحلي من تكنولوجيا حديثة وخبرة فنية [١٧] .

---

[14] عبد السلام ابو قحف ، اقتصاديات الاستثمار الدولي، المكتب العربي الحديث ، القاهرة ، الجزء الرابع ، الطبعة الاولى ،١٩٨٨ ،ص٣٢.

[15] عبد السلام ابو قحف ، السياسات والاشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ،١٩٨٩ ،ص٣٤.

[16] المصدر نفسه ، ص٣٢.

[17] قتيبةمحمد صالح ، الاستثمار الاجنبي المباشر ودوره في الاقتصاد الصيني ، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد بجامعة بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص١٧.

هذا وتتم المشاركة بحسب اتفاق الأطراف المشتركة بالنسبة لحصة كل منهم في الإدارة والإرباح وغيرها من الأمور ، وليس بالضرورة ان يشترك الطرف الأجنبي برأس المال بل قد تكون مشاركته عن طريق تقديم الخبرة والمعرفة فحسب[١٨] .ويلقى هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر قبولا وتأييدا من قبل الدول الحاضنة وبخاصة النامية منها لكونه يوفر لها مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر دون ان تتخلى عن حقها في السيطرة على المشاريع المقامة على اراضيها في الوقت نفسه ، ولكن تبقى عقبة عدم توفر طرف وطني او محلي كفوء قادر على المشاركة الفعالة في هذا النوع من الاستثمار واحداً من اهم العقبات التي تواجه الدول النامية ، إذ تكون قدراته محدودة بالمقارنة مع قدرات المستثمر الاجنبي وبخاصة الشركات متعددة الجنسية مما قد يؤدي الى صغر حجم المشاريع المشتركة المقامة وقلة عددها [١٩] .

٣-الاستثمار الاجنبي المباشر في مشروعات و عمليات التجميع

وفي هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر يقوم المستثمر الأجنبي بتزويد المستثمر الوطني او المحلي بمكونات منتوج معين كالسيارات مثلا ليتم تجميع هذا المنتوج في شكله النهائي في الدول الحاضنة او المتلقية ، وفي اغلب الأحيان يقدم المستثمر الأجنبي الخبرة والمعرفة الضرورية الخاصة بالمشروع من تصميم وصيانة وخزن وتسويق ... الخ ، وقد تكون هذه المشاريع مشتركة الملكية او مملوكة بالكامل من قبل المستثمر الأجنبي [٢٠]

---

[18] طلال محمد مفضي بطاينة ، تاثير الاستثمارات الاجنبية على التغيرات الهيكلية في الاقتصاد الاردني خلال عقدي الثمانينات والتسعينات ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد في الجامعة المستنصرية ، نيسان ٢٠٠٠ ، ص٢٠.

[19] عبد السلام ابو قحف ، اقتصاديات الاستثمار الدولي ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٦.

[20] عبد السلام ابو قحف ،السياسات والاشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٦.

المبحث الثاني: معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق

اولا:محددات والمعوقات الاقتصادية

- ضعف القدرة الاستيعابية للاقتصاد العراقي : يتميز العراق بأنه ذو قدرة استيعابية ضعيفة وهذه تمثل احد الكوابح بوجه دخول الشركات والاستثمارات إلى السوق العراقية ، إذ إنَّ القيام بالمشاريع لا يتطلب فقط توفير الأموال الاستثمارية وإنما يتطلب وجود عوامل أخرى يمكن تسميتهما بالعوامل المساندة ، وأن شحة أو قلة تلك العوامل تؤدي إلى رفع مستوى أسعارها وبالتالي زيادة كلفة المشروع والتي تعني هبوط العائد وهذا يجعل المشروع قليل الجدوى ومن ثم التوقف عن تنفيذه ، وهذا يعني أن البلد لن يتمكن من استيعاب المشروع .
- افتقار العراق إلى أسواق مالية متطورة : السوق المالية هي الممول الرئيس لشركات قطاع الأعمال وهي السبيل المفضل الذي يلجأ إليه المستثمرون والشركات لتمويل أنشطتهم الاستثمارية ، والعراق يفتقر إلى الأسواق المالية أو إنها ضعيفة وغير مستقرة وبالتالي تشكل عامل طارد للمستثمر الأجنبي .
- انعدام الشفافية : أن البيئة الاقتصادية العراقية تفتقر إلى الشفافية التي لها أهمية كبيرة في القرار الاستثماري للشركات المتعددة الجنسيات وأصحاب رؤوس الأموال والشفافية هنا هي المعلومات التي تعين الشركات والمستثمرين على إمكانية التنبؤ المستقبلي بظروف البيئة الاقتصادية الداخلية التي يمكن على ضوئها صياغة وتوجيه خطط الاستثمار .
- افتقار العراق إلى شبكات متطورة من الطرق والجسور والموانئ والمطارات والسكك الحديدية

إضافة إلى خدمات الماء والكهرباء كل هذه الأمور تجعل المستثمر الأجنبي ينأى بعيداً عن الاستثمار في العراق

ثانيا:المحددات والمعوقات السياسية والتشريعية

- لا يخفى أن المناخ السياسي في أي بلد له تأثير مباشر على القرار الاستثماري ، ويعتبر العامل السياسي العامل الأبرز بالنسبة للمستثمر ، إذ إن عدم الاستقرار السياسي والأمني يبعد المستثمر عن دخول البلد خوفا من التأميم والمصادرة وعمليات السلب والنهب التي قد يتعرض لها ، ومن المعروف أن العراق رغم كل الجهود التي بذلت لا يزال الوضع الأمني هشاً ، وبذلك لا يمكن تجاهل الظروف الأمنية السيئة من قبل الشركات المستثمرة .
- قلة التشريعات المشجعة على الاستثمار والتردد في تطبيق ما صدر منها وضعف المؤسسات المعنية بتطبيق وتسهيل عمل القطاع الخاص أدى إلى التباطؤ في الاستثمار واستقطاب المستثمرين ، إذ الإطار القانوني غير الجاذب للاستثمار الأجنبي يعد من المعوقات المهمة أمام تدفق الاستثمارات الأجنبية ، إضافة إلى غياب إعداد خارطة استثمارية شاملة توضح الموارد الاقتصادية القابلة للاستغلال ومواقعها وطبيعة المشروعات التي يمكن إقامتها عليه ، فضلاً عن عدم الاستقرار في الإجراءات الإدارية، إضافة إلى نقص الترويج الإعلامي لإبراز العراق كمنطقة جاذبة للاستثمارات ومؤسسات التمويل الخارجية [٢١] .
- الفساد المالي والإداري : تتفشى هذه الظاهرة في العراق اليوم بشكل عجيب ، خصوصاً بعد أن صنفت منظمة الشفافية الدولية بان العراق من أكثر الدول فساداً في العالم ، الأمر الذي استدعى إعلان عدد من الشركات العالمية عن إحجامها عن الاستثمار في العراق بسبب الفساد المالي والإداري فيه .

---

[21] د. سامي حميد عباس ، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تفعيل الاقتصاد العراقي ، جامعة الأنبار ، كلية الإدارة والاقتصاد ، ٢٠٠٩ ، ص ص١٤-١٥ .

بالإضافة إلى ذلك هناك مجموعة من التحديات التي سجلها الشركاء الدوليون للعراق وهي [٢٢] :

- الاحتياجات غير الواضحة لتسجيل وإغلاق الشركات .
- صعوبة الحصول على مكتب وارض وموقع .
- عدم كفاية إمدادات الطاقة الكهربائية .
- محدودية البنية التحتية للاتصالات .
- عدم وجود انظمه لتسوية النزاعات التجارية .
- محدودية فرص الحصول على التمويل .

[22] الشركاء الدوليون في العراق ، كتاب ملخص أوضاع العراق ، كانون الأول ، ٢٠١٠ ، ص٤٣ .

المبحث الثالث:واقع الاقتصاد العراقي

مقدمة:

عند النظر إلى الاقتصاد العراقي نجد أن هذا الاقتصاد يعاني من اختلال في جميع قطاعاته الأساسية ، وهذا التدهور يرجع إلى السياسات التي كان يتبناها النظام السابق وهي ردود أفعال للظروف القائمة ، أكثر من أن تكون سياسات ذات نهج تنموي ، مما أدى إلى عدم إرساء قاعدة متينة يستند إليها الاقتصاد العراقي في بنيته الأساسية والنقاط الآتية تبين مدى تدهور المؤشرات الاقتصادية للعراق والتي هي :

١. إنَّ الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي أحادي الجانب يشكل فيه القطاع النفطي النسبة العظمى من الناتج المحلي الإجمالي ، وتشكل عوائد هذا القطاع حوالي ٩٥% من إيرادات الموازنة العامة [٢٣] .

٢. انخفاض مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي إلى ما نسبته نحو ٥.٩ % كمتوسط للمدة من ٢٠٠٠ ــ ٢٠١٠ بعد أن كانت مساهمة هذا القطاع نحو ٢٧% في عام ١٩٦٩ ، وهذا يدل على التراجع في نسبة مساهمة هذا القطاع ومدى التدهور الحاصل فيه ، وما هي طبيعة السياسات المتخذة التي جعلته ينخفض إلى هذا المستوى .

٣. انخفاض مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي ، إذ بلغت مساهمته نحو (١ــ ١.٧%) كمتوسط للمدة ٢٠١٣ــ٢٠١٤[٢٤] بعد أن كان يشكل ما نسبته نحو ٩% من الناتج المحلي الإجمالي [٢٥] ، وهذا يرجع إلى أن نحو ٨٠% من المشروعات الصناعية توقفت عن العمل ونحو ٧٠% منها يعمل بنصف طاقته الإنتاجية، فيما تفتقر غالبية المشروعات الصناعية إلى أغلب

---

[23] د. جواد البكري ، فخ الاقتصاد الأمريكي : الأزمة المالية ، مركز حمورابي للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، مطبعة بيسان للنشر والتوزيع ، بيروت – لبنان ، ٢٠١١ ، ص١٨٩ .

[24] عبد الباسط تركي الحديثي ، أزمات وتحديات الاقتصاد العراقي www.alnaspaper.com/inp/view

[25] وزارة التخطيط والتعاون الائتماني ، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية ٢٠٠٨ ، بيت الحكمة ، العراق ، ٢٠٠٩ ، ص١٠٤ .

مستلزمات الإنتاج بما يساعدها على الاستمرار بالإنتاج ، فضلاً عن التخريب والتدمير الذي لحق بالطاقات الإنتاجية جراء العمليات العسكرية وتعرض الكثير من المشاريع للنهب والسلب [٢٦] .

٤. أسهمت ريعية الاقتصاد في اختلال الحسابات الاقتصادية العقلانية في الإنتاج والتوزيع الأولي للدخل ، وبالتالي أصبحت البطالة موضوعاً مفروغاً منه حتى في أكثر المؤسسات رشادة في التشغيل ، ومع ضيق القاعدة الإنتاجية أصبحت البطالة بمفهومها التقليدي ظاهرة تكاد تلمحها في أي مدينة ، إذ قدرت الجهات الرسمية ذلك بما يزيد عن ١٨.٢ % ، في حين قدرت جهات أخرى ذلك بما يزيد عن ٥٠ % من السكان في قوة العمل [٢٧] .

٥. في صدد بيان الاختلالات نجد أن قطاع النفط لا يساهم في مكونات تشغيل قوة العمل إلاَّ بنسبة منخفضة لا تتجاوز ٢% وهذا يعني أن ٩٨% من قوة العمل باتت تستوعبها قطاعات أخرى لا تتعدى مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ٣٠% وتهيمن عليها نشاطات خدمية هشة التكوين ، وباستبعاد قطاع النفط ترتفع مساهمة قطاع الخدمات إلى نحو ٦٠% من الناتج المحلي الإجمالي مما يؤشر أن الاقتصاد العراقي أصبح اقتصاداً خدمياً ضعيف الإنتاج [٢٨] .

٦. تفاقم مشكلة الدين الخارجي ، وبذلك كانت الحقيقة هي عجز العراق عن جذب استثمارات جديدة توفر التمويل اللازم لإعادة الإعمار طالما أنه يواجه نسبة دين عالية بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي [٢٩] .

٧. التضخم هو الآخر الذي يعاني منه الاقتصاد العراقي الذي يعتبر ظاهرة مركبة لم تتشكل بفعل عامل واحد ، بل ظهرت كنتيجة لتفاعل عوامل عديدة نقدية وحقيقة ترتبط بالاختلالات الهيكلية في القطاع

---

[26] د. مهدي الحافظ، الندوة الاقتصادية بشأن مستلزمات وضوابط الاستثمار في العراق، عمان، ٢٠٠٦، ص٢١ .

[27] عبد الباسط تركي الحديثي ، أزمات وتحديات الاقتصاد العراقي ، مصدر سابق .
www.alnaspaper.com/inp/view

[28] وزارة التخطيط والتعاون الانتماني، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية ٢٠٠٨ ، مصدر سابق ، ص١٠٥ .

[29] نفس المصدر ، ص113 .

الإنتاجي ، وذلك نتيجة للتدهور الذي أصاب قطاعاته الإنتاجية وبخاصة قطاع الزراعة والصناعة التحويلية . [٣٠].

٨. فشل السياسات الاقتصادية غير العقلانية في توظيف الموارد النفطية من اجل بناء اقتصاد قوي ، يؤمن زيادة مستمرة في النمو والتشغيل والقدرة على تمويل مشاريع البنية الأساسية والمرافق والخدمات العامة ، ولهذا بات من الضروري معالجة التوجهات غير العقلانية في السياسات الاقتصادية في المستقبل لأن استمرار العمل بهذه السياسات من شأنه أن يعمق الأزمة الاقتصادية الحالية بجميع مظاهرها المتمثلة بتراجع النمو في جميع القطاعات الاقتصادية وزيادة البطالة وانتشار الفقر وارتفاع الأسعار .

٩. محدودية القطاع الخاص بالإضافة إلى عدم قدرته وكفاءته لمختلف الأسباب ، إذ أصبحت فرص العمل التي تخلقها الدولة هي المجال الأساس الذي يستقطب الأيدي العاملة وتشغيل الموارد الاقتصادية المعطلة ، وكذلك أشارت بيانات صندوق النقد الدولي إلى ضآلة دور القطاع الخاص وخاصة في النشاط الاستثماري في البلاد ، إذ يقدر مجموع الاستثمار الخاص (العراقي والأجنبي) في الاقتصاد العراقي بنحو ١١٦١ مليون دولار عام ٢٠٠٥ أي أنه يشكل ما نسبته نحو ٣.٥% من الناتج المحلي الإجمالي ، ولعل الانفلات الأمني وعدم الاستقرار السياسي وعدم توفر المناخ الملائم ، وضعف المركز المالي للمستثمر العراقي ، كانت من الأسباب الكامنة وراء ضآلة دور النشاط الخاص وأهميته في تمويل التنمية في العراق [٣١] .

١٠. انخفاض حصيلة الإيرادات الضريبية لتصل إلى نحو ٨% من إجمالي تكوين الإيرادات العامة ، وذلك يرجع إلى ضعف كفاءة الإدارة المالية للدولة والى حجم الفساد المالي والإداري في كل من

---

[30] حيدر الفريجي، الاقتصاد العراقي من معوقات التنمية إلى مقومات النهوض ، الحوار المتمدن ، العدد ٢٣٦٢، ٢٠٠٨ ، www.alhewar.org

[31] وزارة التخطيط والتعاون الانتماني، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية ٢٠٠٨ ، مصدر سابق ، ص١٠٨ .

الهيئة العامة للكمارك والهيئة العامة للضرائب [٣٢] ، والاعتماد بالكامل على الإيرادات النفطية .

١١. انعكست التشوهات التي يعاني منها الجهاز الإنتاجي في العراق وتخلف قاعدته مع الزيادة في الطلب الكلي إلى مزيد من الانكشاف على الاقتصاد العالمي ، والميزان التجاري باستمرار يعكس هذا التشوه بشكل واضح ، وإذا ما استبعد أثر التصدير النفطي فإن وضع الميزان التجاري سيكون على الدوام في غير صالح العراق .

اولا:مدى حاجة الاقتصاد العراقي للاستثمار الاجنبي المباشر

الاقتصاد العراقي يعاني من جملة من المشكلات ، والاستثمار الأجنبي كفيل بحل جزء من هذه المشكلات خصوصاً في ظل ما رأينا من انخفاض نسب الموازنة الاستثمارية مقارنة بالموازنة التشغيلية الموازنة ، في مقابل ذلك فقد بلغت تقديرات إعادة إعمار العراق نحو ٣٦ مليار دولار ، وذلك إلى جانب التقديرات التي قامت بها سلطة التحالف للقطاعات التي تشملها تقديرات الأمم المتحدة والبنك الدولي والتي تبلغ قيمته ٢٠١ مليار دولار ، وكان ذلك التقدير لعام) ، ولابد من التنويه في أن أثناء القيام بهذه التقديرات كان الافتراض الأساسي هو أن الحالة الأمنية ستكون مستقرة بحيث يسمح للخبراء الدوليين والمحليين

[32] علي حميد رشيد وآخرون ، موازنة عام ٢٠١٠ : المقومات – التحديات ، وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية ، العراق ، ٢٠١١ ، ص ٦ .

والمستشارين بالتحرك في المناطق الريفية والحضرية بحرية تامة لتصميم وتنفيذ المشروعات لإعادة الاعمار[٣٣] ، إلاَّ أن الوضع اختلف عما تم تقديره بسبب سوء الحالة الأمنية ، إذ إنَّ مجموع مبالغ إعادة الاعمار حسب تقديرات البنك الدولي والأمم المتحدة إضافة إلى سلطة التحالف كانت ٥٦ مليار دولار ، إلاَّ أن بعض الدراسات أشارات إلى أن ما يحتاجه العراق لإعادة الاعمار والبنى الارتكازية يتجاوز ١٠٠ مليار دولار[٣٤].

ومن هنا يتبين أن العراق بحاجة إلى مصادر خارجية لتمويل إعادة اعماره وبنائه والاستثمار الأجنبي المباشر من مصادر التمويل المهمة إضافة إلى خبراته في نقل الخبرة الإدارية والتكنولوجية ومن خلال ذلك فحاجة العراق إلى هذا النوع من الاستثمار هو من اجل التخلص من عدة مشاكل منها :

أ. ضعف التراكم الرأسمالي : بسبب انخفاض الدخل وارتفاع نسبة الاستهلاك يكون من الصعب خلق تراكم وتكوين رأس المال الضروري وبسبب هذه الحالة يصبح من الصعب تجديد وتحسين الطاقات الإنتاجية ونقل التكنولوجيا ودخول الأسواق الاقتصادية ، وعليه فإن من شأن الاستثمار الأجنبي المساهمة في الانفتاح على التقدم التكنولوجي وتدريب اليد العاملة بما فيها الفنية والإدارية بمختلف المستويات .

ب. خلق فرص العمل : تشير التقديرات والإحصاءات إلى أن حجم البطالة في العراق كبير جداً ، إذ بلغ عام ٢٠٠٣ ما نسبته ٢٨% ولكنه انخفض خلال السنوات اللاحقة وهذا الانخفاض يعزي إلى طبيعة سياسة التشغيل التي تبنتها الحكومة بعد عام ٢٠٠٥ والهادفة إلى زيادة أعداد المشتغلين في الدولة والجهاز الأمني [٣٥] ، ولاشك أن الدولة لا تستطيع وحدها أن توفر فرص عمل إضافية ، فالدوائر وشركات القطاع العام متخمة باليد العاملة ، وهناك فعلاً مشكلة بطالة مقنعة يجب تحريرها ، إضافة إلى ضعف القطاع الخاص على استيعاب جزء من العمالة ، ومن هنا فإن

---

[33] الأمم المتحدة– البنك الدولي،التقديرات المشتركة لإعادة البناء والاعمار في العراق، ٢٠٠٣، ص ص٧٠-٧٣.

[34] د. احمد عمر الراوي الاقتصاد العراقي بين الواقع والطموح ، الحوار المتمدن www.rezgar.com

[35] وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية للسنوات ٢٠١٠-٢٠١٤ ، العراق ، بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص ص٣٦-٣٧.

الاستثمار الأجنبي بات ضرورياً ليحل جزءً من مشكلة البطالة في العراق .

ج. ضعف الصادراتغير النفطية : أصبح العراق أكثر من أي وقت آخر يعتمد على الصادرات النفطية المتذبذبة ، إذ لا تزال الأهمية النسبية لهذا المصدر تزيد عن ٩٥% من إجمالي تكوين الإيرادات العامة لعام ٢٠٠٩ [٣٦] ، أما الصناعات والقطاعات الإنشائية فقد تلاشت بسبب السياسات السابقة ، وبذلك أصبح العراق غير قادر على الحصول على النقد الأجنبي اللازم لتمويل الاستثمار المحلي وتوسيع قاعدة الإنتاج ورفع كفاءته ، ويساعد الاستثمار الأجنبي المباشر الدول المضيفة على تنويع صادراتها وخلق منتجات للتصدير جديدة ، التي تعرف باسم الصادرات غير التقليدية أو الصادرات ذات القيمة المضافة العالية [٣٧] .

د. ضعف المؤسسات المالية المصرفية : تعاني الأجهزة المصرفية الوطنية من ضعف حجمها وصغرها وعدم قدرتها على تعبئة المدخرات لتنمية قطاعات الإنتاج المختلفة ، وإزاء ضعف القطاع الخاص الوطني ، يصبح لزاماً على الحكومة البحث عن مصادر تنموية من خلال توفير أفضل التسهيلات والخدمات المحفزة للاستثمار في العراق ومنافسة الدول الأخرى .

ه. التخلف التكنولوجي : تعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تتم من خلال الشركات المتعددة الجنسيات من العوامل الأساسية لنقل التكنولوجيا عبر الدول وأن حصول العراق على تكنولوجيا حديثة سيؤثر بفعالية على الأسواق المحلية من خلال إنتاج اكبر وكفاءة أكثر وفي النهاية فهي تؤثر على تطوير البنية التحتية المحلية وتؤدي إلى خفض أسعار المنتجات المحلية [٣٨] .

---

[36] علي حميد رشيد وآخرون ، مصدر سابق ، ص ٣ .

[37] د. كمال البصري ، الاستثمار في العراق وأطروحة القانون المقترح ، مجلة العراق للإصلاح الاقتصادي ، عدد خاص يتضمن ندوة مناقشة مسودة قانون الاستثمار وأوراق بحثية ، تحرير مازن صباح احمد ، العدد ٣ ، ٢٠٠٦ ، ص ٨ .

[38] د. كمال البصري ، الاستثمار في العراق وأطروحة القانون المقترح ، ص ص٨ – ٩ .

ثانيا:الدور المتوقع للاستثمار الاجنبي المباشرفي تطوير الاقتصاد العراقي

- إنَّ زيادة تدفق الـ **FDI** يمكن أن يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي – إذ إنَّ من المتوقع أن يبلغ العراق رتبة عالية في قائمة الدول ذات النمو الاقتصادي الأسرع عالمياً ، ومن المتوقع أن يبلغ وتيرة هذا النمو ٧% سنوياً خلال الأعوام المقبلة - وذلك عن طريق زيادة القيمة المضافة وخلق فرص العمل لتشغيل الأيدي العاملة وتدريبها .
- يمكن أن يعمل الـ **FDI** على تحفيز وتطوير الاستثمار المحلي خصوصاً وأن الحكومة عازمة على إشراك الاستثمار الأجنبي مع الاستثمار المحلي بيد أن هذا الإشراك يجب أن يأتي لتطوير الاقتصاد العراقي ويساهم في نمو القطاع الخاص العراقي [٣٩] .
- يمكن للشركات المتعددة الجنسيات نقل التكنولوجيا الحديثة إلى العراق ومن المعلوم أن هذه العملية لا يمكن أن تحصل بدون الاستثمار الأجنبي المباشر ، إذ إنَّ الأداة الرئيسة لتوسع الشركات المتعددة الجنسيات هي تصدير رؤوس الأموال الخاصة في شكل استثمارات مباشرة [٤٠] ، وتعد هذه الشركات أهم ناقل للتكنولوجيا دولياً من خلال فروعها المنتشرة في العالم ، بعد أن بلغت الذروة في قدرتها الاحتكارية في مجال التقنية ، ٩٨ [٤١] ، ومن هنا يمكن أن تساهم هذه الشركات في تطوير المعرفة الفنية في العراق .
- من المؤكد أن الشركات المستثمرة تستطيع تمكين بعض السلع والصناعات المحلية من النفاذ إلى

---

[39] د. ميثم لعيبي إسماعيل ، توجهات الاستثمار في الاقتصاد العراقي بعد نيسان ٢٠٠٣ ، مجلة مدارك ، العدد التاسع والعاشر ، www.madarik.org/mag9-10/2.htm.

[40] محمد صبحي الاتربي ، الشركات المتعددة الجنيات ، مكتب العمل العربي ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص٧ .

[41] عبد الكريم جابر شنجار ، دراسة تحليلية لظاهرتي الاندماج والتملك الاقتصاديتين مع التركيز على القطاع المصرفي، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٥، ص٧٨.

الأسواق العالمية عبر استثماراتها ، وذلك لان هذه الشركات تعتمد أصلاً استيراتيجية قائمة على التصدير ، وأخيراً فان هذا الاستثمار إذا ما تم توجيهه بشكل صحيح في القطاعات الاقتصادية حسب أولوياتها تبعاً لحاجات الاقتصاد الوطني فانه لا شك سيؤدي إلى زيادة الطاقات الإنتاجية في البلد ومن ثم يؤدي إلى معالجة الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي [٤٢] .

ثالثا:الاستراتيجية المقترحة لتفضيل الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق

كما هو معلوم بحاجة إلى إعادة إعمار بناه التحتية وإنعاش القطاعات الإنتاجية كالصناعة والزراعة وتقادم كثير من المشاريع الصناعية والتي تحتاج إلى إعادة بناء وتحديث إضافة إلى قطاع الكهرباء والماء ، ناهيك عن المديونية والتعويضات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي ، بالإضافة إلى الفجوة الكبيرة بين الإيرادات والمصروفات وعدم كفاية الادخارات لسد حاجة عملية البناء والاعمار ، وصعوبة الحصول على

قروض إضافية بسبب المديونية والشروط المطلوبة من المؤسسات الدولية ، وما يترتب على هذه القروض من فوائد إضافية ، وبذلك لم يكن أمام العراق من خيار آخر إذا ما أراد بناء وتنمية جميع قطاعاته الإنتاجية والخدمية سوى اللجوء إلى الاستثمارات الأجنبية لتأمين الحد الأدنى من الموارد اللازمة لإعادة البناء والأعمار[٤٣]

ومن هنا نجد أن جميع القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية ، مرشحة لاستقطاب الاستثمارات وتحقيق العوائد المجزية للمستثمرين فيها ، وأن هناك جملة من الأولويات المرحلية التي تحكم هذا القطاع أو ذاك ،

---

[42] د. محمد عبد الكريم العقيدي ، آفاق الاستثمار الأجنبي في العراق ٢٠٠٥-٢٠٠٧ ، جريدة الزمان ، العدد ٢٢٢٣ ، ٢٠٠٥ www.azzaman.com

[43] كريم عبيس العزاوي : فرص الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بابل ، ب.ت . www.uobabylone.edu.iq/uobcolges/

وهكذا الأمر بالنسبة للمشاريع على وفق قاعدة التوازن بين كثافة كل من التكنولوجيا وقوة العمل وحسب التالي :

أ. قطاع النفط : يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر في هذا القطاع هو قيام شركات نفطية أجنبية بإنشاء مشروعات استثمارية سواء كانت استكشافية أم تطويرية بالمشاركة مع القطاع العام ووفق صيغة لعقد استثماري معين ، ويعتبر هذا القطاع من أهم القطاعات الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر وذلك للمزايا الآتية :

- الاحتياطات الضخمة : إذ يحتوي العراق على (١٤٣) مليار برميل من الاحتياطي النفطي المؤكد وهو ما يمثل نسبة (**10%**) من الاحتياطي العالمي المقدر (١٠٨٧) مليار برميل ، ويتوقع الخبراء احتواء العراق أضعاف هذه الكمية ، لأنه لم يجر تقييم للحقول العراقية منذ أن تم تأميم الصناعة النفطية عام ١٩٧٢ .

- الكلفة الإنتاجية المنخفضة : إذ تشير التقارير إلى أن تكاليف استخراج النفط العراقي تعد الأدنى على مستوى العالم ، ويعود سبب ذلك إلى قرب النفط العراقي من سطح الأرض وبمعدلات تدفق متزايدة ومتسارعة نتيجة لكثرة النفط الموجود به ، كما أن أكثر من ثلث الاحتياطيات الحالية تبعد عن الأرض بمقدار (٦٠٠) متر فقط ، وتؤكد العديد من شركات النفط الغربية انه يمكن استخراج برميل النفط العراقي بما لا يتجاوز (٧) دولار مقارنة بكلفة استخراج مناطق أخرى في العالم تصل إلى (٢٠) دولار كما في حقول تكساس والحقول الكندية ، وهذا ما يجعل استخراج النفط العراقي مربح مهما انخفضت أسعار النفط [٤٤] .

وان التغيرات الحاصلة في سوق النفط تؤكد على أن الطلب على النفط الخام سوف يزداد خلال السنوات القادمة مما يؤدي إلى خلق فرص للاستثمار الأجنبي في العراق وهذه التغيرات الحاصلة تعزى إلى :

---

[44] احمد صدام عبد الصاحب ، مصدر سابق ، ص ص١٦ – ١٧ .

- زيادة استيراد الولايات المتحدة للنفط الخام بسبب نضوب الكثير من آبارها وارتفاع تكاليف استخراجها إضافة إلى الارتفاع المستمر في استهلاكها .

- ظهور الصين كأكبر مستهلك للنفط الخام بعد الولايات المتحدة ، إضافة إلى الزيادة المستمرة للطلب على النفط الخام في الهند .

- عدم التمكن من وجود مصادر بديلة للطاقة تنافس النفط الخام [٤٥] .

ب. قطاع الصناعة : ويتضمن الكثير من المشاريع التي يمكن للاستثمار الأجنبي دخولها والإسهام بمعالجة الاختلالات القطاعية القائمة بها ، إذ إن العراق يفتقر إلى ابسط المشاريع الصناعية ذات التكنولوجيا المتطورة .

ج. قطاع الزراعة بجانبيها الحيواني والنباتي ، يتعرض لحالة من التخلف الهائل الذي يتيح دخول مشاريع الاستثمار الأجنبي على نطاق واسع .

د. قطاع البنى التحتية والخدمات الأساسية كالطرق والجسور والكهرباء ومياه الشرب والمجاري والصرف الصحي وسوف تساعد عمليات إعادة تأهيل البنية التحتية في تحسين الخدمات في قطاعات مختلفة ، كما سوف تزيد من قدرتها التنافسية وتجلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية والمحلية [٤٦] . إذ إن العراق يمثل فرصة هائلة أمام الشركات الأجنبية للاستثمار فيه في شتى المجالات .

ه. قطاع الإسكان ، وهو من القطاعات ذات الأولوية الملحة نتيجة لحاجة العراق لأكثر من (٣.٥) مليون وحدة سكنية ، والاستثمار في هذا القطاع عوائده مرتفعة وإنه يستوعب أعداداً كبيرة من قوة العمل ويسهم بدوره في تحريك وتنشيط القطاعات الصناعية المنتجة لمواد البناء الأساسية والمكملة

---

(45) د. ماجد الصوري ، ضوابط الاستثمار الأجنبي في العراق ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٦ ، ص ٥٠ .

(46) الأمم المتحدة– البنك الدولي، التقديرات المشتركة لإعادة البناء والإعمار في العراق، مصدر سابق ، ص٢٧ .

، كالاسمنت والطابوق والكاشي والسيراميك وحديد التسليح ومعامل الحدادة والتجارة وغيرها [٤٧]

و. وفيما يخص مناخ الاستثمار في العراق فهناك مجال واضح لتحسن مناخ الاستثمار في العراق ، كما يعكسه مسح (سهولة ممارسة الأعمال في العراق) ويوفر المسح تصنيفاً من حيث الرتب بناءً على الزمن والتكلفة اللازمة لتنفيذ الأنشطة التجارية الأساسية مثل بدء نشاط تجاري وتوظيف العمال ودفع الضرائب ، واحتل العراق المرتبة ١٥٣ من أصل ١٨٣ بلداً في عام ٢٠١٠ . في بعض النواحي كان أداء العراق جيداً بشكل نسبي مثل تسجيل الملكية ، إذ العراق كان في المرتبة ٥٣ من أصل ١٨٣ ، أما في نواحي أخرى ، كان أداء العراق ضعيفاً على سبيل المثال البدء في نشاط تجاري ، إذ احتل العراق المرتبة ١٧٥ ، وفي حماية المستثمرين (١١٩) والتجارة عبر الحدود ١٨٠ ، وإنفاذ العقود ١٣٩ [٤٨] ، وهذا يدل على أن الحكومة العراقية تبذل المزيد من الجهود من اجل تحسين مناخ الاستثمار والسعي لأجل أن يكون العراق محطة لأنظار الشركات المتنافسة حتى يمكن للاستثمار أن يأخذ دوره في تحسين واقع الاقتصاد العراقي .

ز. قدرتها التنافسية وتجلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية والمحلية [٤٩] . إذ إن العراق يمثل فرصة هائلة أمام الشركات الأجنبية للاستثمار فيه في شتى المجالات .

ك. قطاع الإسكان ، وهو من القطاعات ذات الأولوية الملحة نتيجة لحاجة العراق لأكثر من (٣.٥) مليون وحدة سكنية ، والاستثمار في هذا القطاع عوائده مرتفعة وإنه يستوعب أعداداً كبيرة من قوة العمل.

---

[47] اتحاد رجال الأعمال العراقيين ، متطلبات الاستثمار في العراق ، مجلة العراق للإصلاح الاقتصادي عدد خاص يتضمن مناقشة مسودة قانون الاستثمار وأوراق بحثية، تحرير مازن صباح احمد ، العدد ٣ ، ٢٠٠٦ ، ص ص٣٢ – ٣٣ .

[48] الشركاء الدوليون في العراق ، كتاب ملخص أوضاع العراق ، مصدر سابق ، ص٤٢ .

[49] الأمم المتحدة– البنك الدولي، التقديرات المشتركة لإعادة البناء والإعمار في العراق، مصدر سابق ، ص٢٧ .

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

١- هناك حاجة ملحة للتمويل الخارجي للدول النامية في ضوء النقص الكبير لمصادر التمويل المحلية ، وتنقسم هذه المصادر إلى عدة أنواع تختلف من حيث الأهمية والشروط المرافقة لتقديمها إلى الدول المستفيدة .

٢- يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من أفضل مصادر التمويل في التوجه العالمي لاستقطابه من جميع الدول سواء أكانت المتقدمة أم النامية ، ونلمس ذلك من التزايد السنوي للتشريعات والقوانين التي تتخذها الدول المختلفة لجذبها إلى اقتصادها .

٣- إن تنوع الاستثمار الأجنبي المباشر يعطي خيارات أمام الدول النامية بشكل خاص للاستفادة من هذا التنوع فهناك الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية التي تمتاز بها هذه الدول وفي نسبة ما ترغب به الشركات الأجنبية إلى جانب الأنواع الأخرى التي لا تحظى بالأهمية نفسها من قبل هذه الشركات .

٤- يحتاج الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جملة من المحددات تتضمن الجوانب السياسية والقانونية والاقتصادية وخلاصة ما تفعله هذه المحددات إنها توفر البيئة الملائمة للاستثمار وبدون أن تكون شفافة وواضحة أمام المستثمر الأجنبي لا يمكن أن يقوم بالاستثمار في الاقتصاد المحدد .

٥- تبين من واقع الاقتصاد العراقي بعد تحليل مكونات الناتج المحلي الإجمالي هيمنة قطاع الصناعات الاستخراجية على مجمل القطاعات السلعية وتراجع كل من الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وعند المقارنة مع نماذج من الدول في العالم فإن العكس يحصل فيها فالقطاعات الخدمية تمثل الأهمية

النسبية في اقتصاداتها وتمتاز بكونها قطاعات إنتاجية وليس استهلاكية كما هو سائد في العراق .

٦- طرح مؤخراً في الأوساط السياسية قانون البنى التحتية وهي مبادرة تستحق الدراسة والتحليل بما توفر من سرعة إنجاز المشاريع الخدمية التي يحتاجها العراق ، ولكن هناك جدل حول عملية تمويل مشاريع هذا القانون.

٧- إن العراق دولة غنية بالموارد الطبيعية وفي مقدمتها النفط والغاز وهذه الموارد تدر على العراق العملات الأجنبية اللازمة لإعادة البناء وتصحيح مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية مرة أخرى .

٨- إن العراق ليس بحاجة الأموال الأجنبية بقدر حاجته إلى الخبرات الأجنبية المتطورة بعد انقطاع عن العالم الخارجي بسبب الحروب والعقوبات الدولية .

٩- قلة مساهمة المصادر المحلية في توفير التمويل اللازم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي مقدمتها الضرائب المباشرة ، وبالطبع يتعلق هذا بالدول الريعية التي لا تولي اهتمام إلى هذا الجانب .

١٠- بعد عام ٢٠٠٣ وتغير الظروف التي كان يعيشها العراق قبل ذلك وما تلى من تبني الدستور العراقي الجديد عام ٢٠٠٥ أصدرت الحكومات المتعاقبة في العراق العديد من القوانين والتشريعات في مجال تحرير الاستثمارات الأجنبية المباشرة وفي مقدمة ذلك قانون ١٣ لعام ٢٠٠٦ .

١١- تبنى العراق جولات التراخيص النفطية للإسراع في إعادة بناء الصناعة النفطية للعراق ولإعادة مكانة العراق الطبيعية في منظمة ((اوبك)) في ضوء الخصائص التي يمتاز بها العراق في هذه الصناعة .

التوصيات:

١- العمل على تطوير وتصحيح القوانين والتشريعات الاستثمارية بشكل دوري في العراق بالشكل الذي يشجع المستثمر الأجنبي القدوم إلى العراق بالخبرات الحديثة.

٢- توحيد الرؤى السياسية لجميع الأطراف المشتركة بالعملية السياسية ، فالاعتقاد السائد أن انعدام هذه الرؤى أحدى مسببات التأخير وعدم إنجاز العديد من المشاريع الاستثمارية .

٣- لاشك أن التصدي إلى ظاهرة الفساد الإداري والمالي ، التي عطلت الفرصة المتاحة للعراق للبناء والأعمار بعد توفر المصادر المالية الجيدة من ارتفاع أسعار النفط الخام وزيادة حجم الصادرات النفطية، سيؤدي إلى إنشاء بيئة استثمارية ملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى العراق

٤- الاهتمام بالأنواع الأخرى من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ولا يتم التركيز فقط على الأنواع الباحثة عن الثروات الطبيعية ، فالعراق زاخر بالثروة البشرية التي تحتاج إلى مزيد من الاستثمار في مجال التعليم والتدريب المهني .

٥- إعطاء أهمية قصوى للزراعة بكل مفاصلها النباتية والحيوانية ، فقد أثبتت الأعوام ما بعد ٢٠٠٣ الحاجة المتزايدة إلى الغذاء بشكل عام وذلك تجنباً لمخاطر الأمن الغذائي .

٦- ضرورة الاتفاق على رؤية موحدة لقانون البنى التحتية ، حتى تصبح الحاجة له حاجة اجتماعية من كافة الأطراف في المجتمع العراقي وليس بالضرورة النظر إليه من الجانب السياسي ، فالعراق عليه أن يختصر الزمن وبالإمكان تمويل هذا القانون من الموازنة العامة وليس بالقروض الخارجية تجنباً لمخاطرها المعروفة .

المصـــــــــادر

١. د.علي عبد القادر علي،محددات الاستثمار الاجنبي ،تعاريف وقضايا معلنة دوريه تعنى بقضايا التنمية الاقتصادية العربيه،العدد٣١ السنه الثالثة٢٠٠٤،ص٤
٢. د.هناء عبد الغفار السامرائي،الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية الصين انموذجا بيت الحكمة بغداد٢٠٠٢ص١٤-١٥
٣. د.سرمد كوكب جميل،التمويل الدولي مدخل في الهياكل والعمليات والادوات،جامعة الموصل الدار الجامعية للطباعة والنشرفرع الموصل سنة٢٠٠٢ ص٤-ص٢٦
٤. عبد الواحد الغار،احكام التعاون الدولي في مجال التنمية الاقتصادية القاهرة عالم الكتب،ص٨٢
٥. د. دريد محمود السامرئي،الاستثمار الاجنبي المعوقات والضمانات القانونية مركز دراسات الوحدة العربية ص٦٣
٦. هشام ياسين شعلان .آليات التحول عن نظام التخطيط المركزي إلى نضام اقتصاد السوق. دار الشؤون الثقافية العامة .بغداد٢٠٠٤ ص٢٢٦
٧. ستار جبار خليل،، اهمية الاستثمار الاجنبي ودوره في عملية التنمية الاقتصادية ، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي، تصدر عن مركز دراسات وبحوث الوطن العربي في الجامعة المستنصرية ، العدد ١٥ ، ايلول ٢٠٠٤ ، ص٢٥.
٨. د. حسين عمر ، الاستثمار والعولمة ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص٦٤ .
٩. د. عماد عبد اللطيف العاني ، اندماج الأسواق المالية والدولية (أسبابه وانعكاساته على الاقتصاد العالمي) ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص٧٧ .
١٠. عبد السلام أبو قحف ، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، ٢٠٠٣ ، ص٤٨٣ .
١١. هيل عجمي الجنابي ، تدفق رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة إلى البلدان النامية وآثارها المتوقعة ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة بغداد ، كلية الإدارة والاقتصاد ، المجلد الثامن ، العدد ٢٨ ، ٢٠٠١
١٢. معاوية أحمد حسين ، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي ، اللقاء السنوي لجمعية الاقتصاد السعودية ، الرياض ، ٢٠٠٩ ، ص٨ .
١٣. جون ادلمان سبيرو ، سياسات العلاقات الاقتصادية الدولية ، ترجمة خالد قاسم ، الاردن ، ١٩٨٧ ، ص١١٤
١٤. عبد السلام ابو قحف ، اقتصاديات الاستثمار الدولي، المكتب العربي الحديث ، القاهرة ، الجزء الرابع ، الطبعة الاولى ،١٩٨٨ ،ص٣٢.
١٥. عبد السلام ابو قحف ، السياسات والاشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ،١٩٨٩ ،ص٣٤.
١٦. المصدر نفسه ، ص٣٢
١٧. د.قنبية محمد صالح ، الاستثمار الاجنبي المباشر ودوره في الاقتصاد الصيني ، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد بجامعة بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص١٧.
١٨. طلال محمد مفضي بطاينة ، تاثير الاستثمارات الاجنبية على التغيرات الهيكلية في الاقتصاد الاردني خلال عقدي الثمانينات والتسعينات ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد في الجامعة المستنصرية ، نيسان ٢٠٠٠ ، ص٢٠.
١٩. د.عبد السلام ابو قحف ، اقتصاديات الاستثمار الدولي ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٦.
٢٠. عبد السلام ابو قحف ،السياسات والاشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٦.
٢١. د. سامي حميد عباس ، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تفعيل الاقتصاد العراقي ، جامعة الأنبار ، كلية الإدارة والاقتصاد ، ٢٠٠٩ ، ص ص١٤-١٥
٢٢. الشركاء الدوليون في العراق ، كتاب ملخص أوضاع العراق ، كانون الأول ، ٢٠١٠ ، ص٤٣
٢٣. د. جواد البكري ، فخ الاقتصاد الأمريكي : الأزمة المالية ، مركز حمورابي للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، مطبعة بيسان للنشر والتوزيع ، بيروت – لبنان ، ٢٠١١ ، ص١٨٩ .
٢٤. عبد الباسط تركي الحديثي ، أزمات وتحديات الاقتصاد العراقي www.alnaspaper.com/inp/view
٢٥. وزارة التخطيط والتعاون الانتماني ، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية ٢٠٠٨ ، بيت الحكمة ، العراق ، ٢٠٠٩ ، ص ١٠٤.
٢٦. د.مهدي الحافظ، الندوة الاقتصادية بشأن مستلزمات وضوابط الاستثمار في العراق، عمان، ٢٠٠٦، ص٢١.
٢٧. عبد الباسط تركي الحديثي ، أزمات وتحديات الاقتصاد العراقي ، مصدر سابق .
www.alnaspaper.com/inp/view
٢٨. وزارة التخطيط والتعاون الانتماني، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية ٢٠٠٨ ، مصدر سابق ، ص١٠٥ .

٢٩. نفس المصدر ، ص113 .
٣٠. حيدر الفريجي، الاقتصاد العراقي من معوقات التنمية إلى مقومات النهوض ، الحوار المتمدن ، العدد ٢٣٦٢، ٢٠٠٨ . www.alhewar.org
٣١. وزارة التخطيط والتعاون الانتماني، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية ٢٠٠٨ ، مصدر سابق ، ص١٠٨ .
٣٢. علي حميد رشيد وآخرون ، موازنة عام ٢٠١٠ : المقومات – التحديات ، وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية ، العراق ، ٢٠١١ ، ص ٦ .
٣٣. الأمم المتحدة– البنك الدولي،التقديرات المشتركة لإعادة البناء والاعمار في العراق، ٢٠٠٣، ص ص٧٠-٧٣.
٣٤. د. احمد عمر الراوي الاقتصاد العراقي بين الواقع والطموح ، الحوار المتمدن . www.rezgar.com
٣٥. وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية للسنوات ٢٠١٠–٢٠١٤ ، العراق ، بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص ص٣٦-٣٧.
٣٦. علي حميد رشيد وآخرون ، مصدر سابق ، ص ٣ .
٣٧. د. كمال البصري ، الاستثمار في العراق وأطروحة القانون المقترح ، مجلة العراق للإصلاح الاقتصادي ، عدد خاص يتضمن ندوة مناقشة مسودة قانون الاستثمار وأوراق بحثية ، تحرير مازن صباح احمد ، العدد ٣ ، ٢٠٠٦ ، ص ٨ .
٣٨. د. كمال البصري ، الاستثمار في العراق وأطروحة القانون المقترح ، ص ص٨ – ٩ .
٣٩. د. ميثم لعيبي إسماعيل ، توجهات الاستثمار في الاقتصاد العراقي بعد نيسان ٢٠٠٣ ، مجلة مدارك ، العدد التاسع والعاشر ، www.madarik.org/mag9-10/2.htm.
٤٠. محمد صبحي الاتربي ، الشركات المتعددة الجنيات ، مكتب العمل العربي ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص٧ .
٤١. عبد الكريم جابر شنجار ، دراسة تحليلية لظاهرتي الاندماج والتملك الاقتصاديتين مع التركيز على القطاع المصرفي، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٥، ص٧٨.
٤٢. د. محمد عبد الكريم العقيدي ، آفاق الاستثمار الأجنبي في العراق ٢٠٠٥–٢٠٠٧ ، جريدة الزمان ، العدد ٢٢٢٣ ، ٢٠٠٥ www.azzaman.com
٤٣. () كريم عبيس العزاوي : فرص الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بابل ، ب.ت . www.uobabylone.edu.iq/uobcolges
٤٤. احمد صدام عبد الصاحب ، مصدر سابق ، ص ص١٦ - ١٧ .
٤٥. د. ماجد الصوري ، ضوابط الاستثمار الأجنبي في العراق ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٦ ، ص ٥٠ .
٤٦. الأمم المتحدة– البنك الدولي، التقديرات المشتركة لإعادة البناء والإعمار في العراق، مصدر سابق ، ص٢٧
٤٧. () اتحاد رجال الأعمال العراقيين ، متطلبات الاستثمار في العراق ، مجلة العراق للإصلاح الاقتصادي عدد خاص يتضمن مناقشة مسودة قانون الاستثمار وأوراق بحثية، تحرير مازن صباح احمد ، العدد ٣ ، ٢٠٠٦ ، ص ص٣٢ – ٣٣ .
٤٨. الشركاء الدوليون في العراق ، كتاب ملخص أوضاع العراق ، مصدر سابق ، ص٤٢ .
٤٩. الأمم المتحدة– البنك الدولي، التقديرات المشتركة لإعادة البناء والإعمار في العراق، مصدر سابق ، ص٢٧ .